HLPE 18
الموجز

الحد من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

CFS
لجنة الأمن الغذائي العالمي
HLPE
فريق الخبراء الرفيع المستوى

صورة الغلاف: ©IFAD/Francesco Cabras

رئيس اللجنة التوجيهية: Bernard Lehmann؛ **نائب الرئيس:** Jennifer Clapp؛ **الأعضاء:** Olanie Adeyemo؛ وBarbara Burlingame؛ وRuben Echeverría؛ وHilal Elver؛ وWilliam Moseley؛ وNitya Rao؛ و Elisabetta Recine؛ وJosé María Sumpsi Viñas؛ وAkiko Suwa-Eisenmann؛ وStefan Tangermann؛ و Shakuntala Thilsted؛ وPatrick Webb؛ وIain Wright.

فريق الصياغة التابع لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية: رئيس فريق الصياغة: Bhavani Shankar؛ أعضاء فريق الصياغة: Jane Battersby؛ وJody Harris؛ وChristina Hicks، وMariaelena Huambachano؛ وSwetha Manohar؛ وNicholas Nisbett. الدعم للبحوث: Rebecca Namara

أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية: المنسق: Évariste Nicolétis؛ استشارية البرنامج: Paola Termine؛ الدعم الإداري: Massimo Giorgi؛ مسؤولة الاتصالات: Silvia Meiattini؛ المتدربات: Élize Dushime ولونا ماريا حردان.

يتضمن هذا الموجز الخلاصة والتوصيات المستمدة من مطبوع الحد من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الصادر عن فريق خبراء الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء الرفيع المستوى) التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة). ويشير ترقيم الجداول والأشكال إلى الترقيم المستخدم في المطبوع.

وإنّ الآراء المعبّر عنها لا تعكس بالضرورة أراء لجنة الأمن الغذائي العالمي أو أعضائها أو المشاركين فيها أو أمانتها. ولا تعبّر الإشارة إلى شركات محددة أو منتَجات بعض المصنِّعين، سواء أكانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب فريق الخبراء الرفيع المستوى أو تفضيلها على مثيلاتها ممّا لم يرد ذكره. وإن التخوم والأسماء والمسميات المستخدمة في الخرائط لا تعبر عن أي رأي خاص للجنة الأمن الغذائي العالمي ولا لفريق الخبراء الرفيع المستوى التابع لها في ما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاته أو بتعيين حدوده وتخومه.

ويتاح هذا التقرير للعموم ويشجّع على نسخه ونشره. وسيسمح بنسخ وإعادة توزيع هذا التقرير، وتكييفه للاستخدامات الغير تجارية، شرطَ أن يتم الاستشهاد بهذا التقرير بالشكل المناسب. أما نسخه لغرض إعادة بيعه أو لغايات تجارية أخرى، بما في ذلك في إطار عمليات تعليمية، فقد ينطوي على دفع رسوم.

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول أو الأشكال أو الصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

اقتباس الموجز: فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2023. موجز التقرير عن الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. روما، فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي.

تمهيد

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء الرفيع المستوى) هو الهيئة المعنية بالعلوم وبالسياسات للجنة الأمن الغذائي العالمي، التي تُعدّ بدورها المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأول القائم على الأدلة والشامل المعني بالأمن الغذائي والتغذية على مستوى العالم. ويقدّم فريق الخبراء الرفيع المستوى التحاليل والمشورة المستقلة والشاملة والمستندة إلى الأدلة، بناءً على طلب لجنة الأمن الغذائي العالمي. وهو يعدّ تقاريره من خلال عملية علمية وشفافة وشاملة تنطوي على مشاورات مكثفة وتتضمن أشكالا متنوعة من المعارف والخبرات، فضلًا عن عملية استعراض دقيقة من جانب الأقران.

وقد أعدّ فريق الخبراء الرفيع المستوى التقرير بعنوان *الحد من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية* بناء على طلب لجنة الأمن الغذائي العالمي، من أجل تحليل الأدلة الكمية والنوعية المتعلقة بكيفية قيام أوجه عدم المساواة داخل النظم الغذائية بعرقلة فرص تذليل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويسعى التقرير إلى تحديد سبل معالجة أوجه عدم المساواة هذه والدوافع الكامنة وراءها، ويقدم توصيات في هذا الشأن.

إنّ أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية التي تؤدي إلى الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله، منتشرة في جميع أقاليم العالم، سواء أكان ذلك في ما بين البلدان المختلفة أو داخل البلد الواحد. وحتى في البلدان الغنية، قد تستتر خلف معدل الانتشار الوطني المنخفض لانعدام الأمن الغذائي تفاوتات محلية كبيرة. وتفضي أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية إلى تخفيض الفرص في حياة الناس ونوعية عيشهم، وتقلل من إنتاجيتهم وتديم الفقر وتلجم النمو الاقتصادي. وتتفاقم أوجه عدم المساواة هذه بسبب تغير المناخ والصراعات السريعة التطور، ما يؤثر بشكل غير متكافئ على السكان الضعفاء أصلًا. وعلاوة على ذلك، ساهم عدم المساواة في مجال الأمن الغذائي والتغذية في تغذية الاضطرابات السياسية ما أشعل شرارة الاحتجاجات وأعمال الشغب بسبب الغذاء. وتقع معالجة أوجه عدم المساواة هذه في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تستند إلى نهج حقوق الإنسان والتعهد بـ «عدم ترك أي أحد خلف الركب».

وعلى هذه الخلفية، يقدم التقرير تحليلًا شاملًا لأوجه عدم المساواة في النظم الغذائية وللدوافع العميقة والشاملة الكامنة وراءها، وكيفية تأثيرها على نتائج الأمن الغذائي والتغذية. وتنتشر أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية على نطاق النظام الغذائي، من المزرعة إلى المائدة. وهي تشمل أوجه عدم المساواة في الحصول على موارد إنتاج الغذاء وفرص السوق لصغار المنتجين، وديناميكيات القوة غير المتكافئة بين الشركات الغذائية الكبرى ومنتجي الأغذية، فضلًا عن عدم المساواة في حصول المستهلكين على الغذاء الكافي والمغذي. والواقع أن الأمن الغذائي يتجاوز نطاق إنتاج الأغذية إذ يشمل ستة أبعاد هي: توافر الأغذية، والحصول عليها، واستخدامها، واستقرارها، واستدامتها، وصفة الفاعل. أما التمتع بصفة الفاعل فيمثل المدخل إلى الحد من عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية. وتعني صفة الفاعل «... قدرة الأفراد أو المجموعات على اتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن ماهية الأغذية التي يتناولونها، والأغذية التي ينتجونها، وكيفية إنتاج الغذاء وتجهيزه وتوزيعه داخل النظم الغذائية، وقدرتهم على المشاركة في العمليات التي تحدد سياسات نظام الأغذية وأسلوب حوكمته» (فريق الخبراء الرفيع المستوى 2020). وغالبًا ما تقترن أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية بغياب صفة الفاعل في النظم الغذائية، وخاصة لدى الأشخاص المهمشين. ويعتمد التقرير منظورًا متعدد الجوانب، وهو يتناول أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية بطريقة شاملة. وكثيرًا ما تتفاقم أوجه الحرمان المتعددة في الأبعاد المتصلة بنوع الجنس أو التعليم أو المكانة الاقتصادية والاجتماعية أو الموقع المكاني أو العرق. وتتفاعل هذه الأبعاد المتعددة في ما بينها وتنجم عنها تأثيرات تراكمية. وبالتالي، فيما تؤثر أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية على الناس في كل بلد من بلدان العالم، فهي تميل إلى حرمان فئات معينة بصورة منهجية: كالنساء، وعمال المزارع، والمهاجرين، والشعوب الأصلية، والعمال غير النظاميين، والأشخاص ذوي الإعاقة. ولهذا الاستنتاج آثار هامة على صعيد السياسات: فالتقدم المحقق في بُعد واحد أو دافع واحد لعدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية قد يعرقله بُعد آخر أو يفاقمه. ويبيّن التقرير هذه الآثار التراكمية والمقايضات المحتملة والحاجة إلى اتباع نهج شامل.

ونظرًا إلى الطبيعة المتعددة الجوانب لأوجه عدم المساواة في النظم الغذائية، يدعو التقرير إلى وضع خطة عمل تحويلية كفيلة بتناول الدوافع الشاملة لعدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية. وهو يسلط الضوء على مجموعة من مبادئ تصميم السياسات الهادفة لتحقيق الإنصاف على امتداد النظام الغذائي بأكمله، ومعالجة اختلالات القوى وتعزيز صفة الفاعل عبر الاعتراف بالفئات المهمشة وتمثيلها، وإعادة توزيع الدخل والموارد. ويقترح التقرير مجموعة من الإجراءات وأمثلة مستمدة من الواقع عن كيفية إدماج مبادئ الإنصاف في عملية صنع السياسات؛ وتوفير فرص أكثر مساواة في الحصول على الموارد الخاصة بإنتاج الأغذية؛ وجعل البحوث الزراعية العامة تراعي اعتبارات الإنصاف واحتياجات الفئات المهمشة؛ ووضع سلاسل قيمة شاملة؛ وتنفيذ نهج إقليمية متعددة القطاعات لتطوير النظم الغذائية. ويشدد التقرير على الحماية الاجتماعية كأداة رئيسية للاستجابة للأزمات الغذائية والحد من أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية. كما يدعو إلى إدماج الرعاية الصحية الشاملة في مبادرات التغذية.

وتتوجه توصيات التقرير إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي والحكومات والأمم المتحدة والوكالات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلًا عن الأوساط الأكاديمية.

ولا بد من بذل جهود جريئة في التصدي لأوجه عدم المساواة المستمرة في الأمن الغذائي والتغذية والتغير السريع في المناخ. ويمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي وأعضائها استخدام هذا التقرير لزيادة الوعي العام بعدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية ودوافعه، وحفز تنفيذ استراتيجيات وسياسات مراعية للإنصاف وذات أثر تحويلي.

وبالنيابة عن اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى، أود أن أشكر الخبراء الدوليين في فريق الصياغة، بقيادة السيد Bhavani Shankar الذين أدّت خبراتهم وتفانيهم وعملهم اللافت (والمجاني) على هذا التقرير دورًا حاسمًا في صياغة هذا التحليل الشامل لأوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية، باعتباره دعوةً إلى العمل.

وأود أيضًا الإعراب عن خالص تقديري للخبراء العديدين، بمن فيهم أعضاء اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى، والمؤسسات التي شاركت في المشاورات العامة وأبدت تعليقاتها على المسودات السابقة من التقرير، وكذلك المراجعين الأقران الذين ساعدت قراءتهم واقتراحاتهم الدقيقة على تحسين التقرير بشكل كبير. وأخيرًا، أود أن أتوجه بالشكر إلى أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى على دعمها الهائل.

وتتمثل مهمة فريق الخبراء الرفيع المستوى في إنتاج تقارير علمية لإرشاد النقاش بين أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي وتقديم التوصيات لعمليات التقارب بين السياسات. وبفضل عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي، يرجى أن يكون لهذا التقرير بشأن أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية أثر فعال وطويل الأمد في القضاء على الجوع وعلى سوء التغذية بأشكاله كافة. و من المؤكد أن هذا التقرير سيكون، خارج إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي، مفيدًا في تعزيز فهم أوجه عدم المساواة وكيفية معالجتها بالنسبة إلى كل فرد أو مؤسسة معنية بالنظم الغذائية والزراعية والتغذية والصحة والبيئة وغيرها من التخصصات ذات الصلة.

Bernard Lehmann

رئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

موجز

وضع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء الرفيع المستوى) التقرير بعنوان «الحد من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية»، بناءً على طلب لجنة الأمن الغذائي العالمي للأمم المتحدة (اللجنة)، كما ورد في برنامج عملها (برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2020-2023).

وعلى وجه الخصوص، طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية وضع تقرير للقيام بما يلي: (1) تحليل الأدلّة حول كيفية عمل أوجه عدم المساواة في إمكانية الحصول على الأصول (لا سيما الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى والتمويل) والمداخيل ضمن النظم الغذائية على إعاقة فرص العديد من الجهات الفاعلة في التغلب على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ (2) وتحليل الدوافع الكامنة وراء أوجه عدم المساواة ورفع توصيات حول نقاط الدخول لمعالجة هذه العوامل؛ (3) وتحديد المجالات التي تتطلب مزيدًا من البحث وجمع البيانات.

وسوف يرشد هذا التقرير مسار العمل المواضيعي للجنة بشأن أوجه عدم المساواة، بما يرمي إلى **التصدّي للأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي مع التركيز على الأشخاص «الأكثر تضررًا من الجوع وسوء التغذية»**.

المسوّغ المنطقي والإطار المفاهيمي

يتمحور التقرير حول ستة فصول. **يشرح الفصل الأول محور تركيز التقرير على أوجه عدم المساواة وعدم الإنصاف.** فأوجه عدم المساواة في النظم الغذائية تولّد أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية. ولذا من **الأهمية بمكان التصدي لأوجه عدم المساواة كونها تهدّد التقدم على صعيد الأمن**

الغذائي والتغذية. كما أن **اتفاقات حقوق الإنسان التي التزمت بها الدول تنصّ** على الحدّ من أوجه عدم المساواة. والقيام بذلك يتوافق مع حسّ طبيعي بالعدالة الإنسانية والإنصاف المترسّخ في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بـ»عدم ترك أي أحد خلف الركب». ويساهم التقرير في تكوين فهمٍ مشترك للمفاهيم والمصطلحات الرئيسية مثل أوجه عدم الإنصاف وأوجه عدم المساواة في سياق الأمن الغذائي والتغذية. وهو **يعرّف أوجه عدم المساواة** في النظم الغذائية بأنها ***الاختلافات الملاحظة في نتائج الأمن الغذائي والتغذية،*** أو **العوامل المتصلة بها في النظم الغذائية** (مثل الحصول على موارد إنتاج الأغذية)، **بين الأفراد والمجموعات** (*لدى توزيعهم بحسب المكانة الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية*). وتقوم **أوجه عدم المساواة على أوجه عدم الإنصاف، المعرّفة بأنها الأسباب التي يمكن تجنّبها لوجود توزيع غير متكافئ،** *ولتفاقم الحرمان بشكل منهجي، بالاستناد إلى التفاوتات في المركز الاجتماعي والتمييز والقوة.*

يندرج هذا التقرير ضمن الإطار الأوسع لحقوق الإنسان ويستند إلى أشكال مختلفة من الأدلّة والبيانات. ويشمل ذلك البحوث والتقارير الأكاديمية؛ والأدلّة النوعية والإثنوغرافية؛ والنُهُج الكميّة والمنمذجة؛ ومعارف الشعوب الأصلية، والمعارف المحلية والقائمة على سياق محدد والضمنية. كما يستند إلى أطر مختلفة للعمل على عدم المساواة وعدم الإنصاف في الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك إعادة التوزيع الاقتصادي وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

ويصف **الإطار المفاهيمي** كيف يمكن الحدّ من أوجه عدم المساواة بأفضل طريقة من خلال التصدّي لها في النظم الغذائية وفي النظم الأخرى ذات الصلة. **ويتطلب التغيير المستدام فهم ومعالجة الدوافع النظمية والأسباب الجذرية الكامنة وراء عدم الإنصاف بحسب السياق.** ويعني فهم عدم الإنصاف وعدم المساواة الإقرار بالفئات المهمشة من فرص توفير الأغذية والتغذية وكيف ولماذا. ومن الأهمية بمكان، للتوصل إلى هذا الفهم، البحث في كون عدم الإنصاف متقاطعًا (أي أنّ حالات عدم المساواة تتفاعل في ما بينها) ومشتركًا بين الأجيال (فحالات عدم الإنصاف تتناقل مع الوقت) ومشتركًا بين الأقاليم (فحالات عدم الإنصاف محددة فضائيًا وجغرافيًا). **ولا بدّ للإجراءات،** عند التصدي لأوجه عدم المساواة وعدم الإنصاف، **العمل من خلال عمليات إقرار** (تسلّم بخصائص عدم الإنصاف وتاريخه في كل سياق) **وتمثيل** (من خلال ضمان التمكين الفعلي للفئات المهمش لكي تتمتع بصفة الفاعل بالنسبة إلى اختيار الإجراءات التي تعالج عدم الإنصاف) **وإعادة توزيع** (من خلال ضمان تخصيص الفرص والموارد بصورة عادلة وعدم تكبّد التكاليف على الفئات التي تتمتع بقدر أقلّ من السلطة السياسية). ويجدر بالإجراءات الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة في نتائج الأمن الغذائي والتغذية وأوجه عدم الإنصاف التي تقوم عليها أن تعمل من خلال مبادئ حقوق الإنسان والعدالة وأن تبحث في طيف المعارف والأدلة المتاحة لتحديد إطار للقضايا والإجراءات.

الشكل 2
الإطار المفاهيمي: محرّك الإنصاف لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

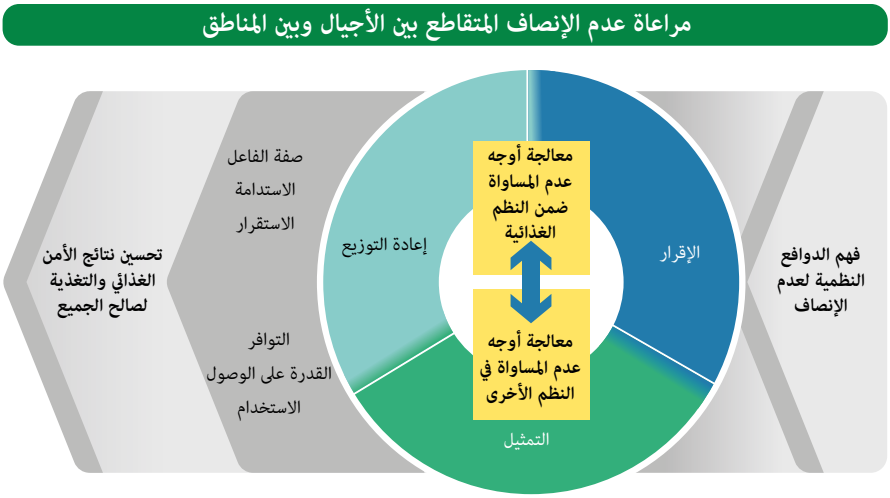

المصدر: من إعداد المؤلفين.

النتائج الرئيسية

يستفيد **الفصل الثاني** من البيانات الموجودة لوصف أنماط عدم المساواة واتجاهاتها في نتائج الأمن الغذائي والتغذية. ففي حين يُلاحظ أن أوجه عدم المساواة على صعيد الأمن الغذائي تؤثر بصورة خاصة على الشعوب في أفريقيا وجنوب آسيا والبحر الكاريبي، **تسود عدم المساواة في الوضع التغذوي على المستوى العالمي.** كذلك، ورغم المكاسب المحققة في الحدّ من نقص التغذية في البلدان المتوسط الدخل من الشريحة الدنيا، فإن الارتفاع العالمي في معدلات الوزن الزائد والسمنة في صفوف البالغين والأطفال على السواء يقوّض التقدم السابق المحرز في مجال التغذية؛ فيما تفاقم انعدام الأمن الغذائي منذ سنة 2015 في معظم أقاليم العالم.

كما أن **السياق يحفّز التباين** الملحوظ في العوامل التي تساهم في بروز عدم المساواة داخل البلد الواحد، باستثناء **بعض الفئات المهمشة بصورة مستمرة**- أي النساء، والأشخاص من دون أي تحصيل علمي، والشعوب الأصلية والفقراء. ومن الضروري الحصول على المزيد من البيانات النوعية (بيانات مستمدة

من التجربة الحيّة) **وموزّعة بشكل ملائم أكثر** بحسب النوع الاجتماعي، والموقع، والوضع الاقتصادي، والانتماء العرقي، والمجموعات الاجتماعية والقدرة الجسدية من أجل تحديد كمية أوجه عدم المساواة في مجال الأمن الغذائي والتغذية بصورة منهجية وتتبّعها. وأخيرًا، من المسلّم به أن **العديد من أوجه عدم المساواة الهامة متداخلة**، إنما لا تتوفر بيانات كافية لتوصيف هذا التداخل وتحديد الفئات السكانية الأضعف في التوقيت المناسب وبصورة متسقة.

وينظر **الفصل الثالث في الدوافع المباشرة لأوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية داخل النظم الغذائية وفي نظم أخرى ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية.** ويعمد داخل النظم الغذائية إلى استكشاف ثلاثة مجالات عريضة هي: (1) أوجه عدم المساواة في موارد إنتاج الأغذية؛ (2) وأوجه عدم المساواة في سلاسل الإمدادات الغذائية؛ (3) وأوجه عدم المساواة في بيئات الأغذية وسلوك المستهلك.

كذلك، **توجد داخل النظم الغذائية، على امتداد سلسلة الأغذية، أوجه عدم مساواة كبيرة ومستمرة ومتزايدة في أغلب الأحيان** تقيّد تحقيق **الأمن الغذائي والتغذية.** وهي تشمل عدم المساواة في توزيع موارد إنتاج الأغذية، والوصول إلى المعرفة والتمويل، والقدرة على الانخراط في سلاسل القيمة العصرية والأسواق والاستفادة منها، والتخزين، والتجهيز والتوزيع، والتجارة الدولية بالأغذية. علاوةً على ذلك، يشكل الحجم والوضع الاقتصادي (على سبيل المثال، المزارع الصغيرة مقابل المزارع الكبيرة) والنوع الاجتماعي أبعادًا رئيسية لعدم المساواة على امتداد سلسلة الأغذية، إنما غالبًا ما تمثل مصادر أخرى من عدم المساواة، مثل الانتماء إلى الشعوب الأصلية والموقع الجغرافي، قيودًا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وتوفّر **بيئات الأغذية أيضًا فرصًا غير متكافئة إلى حدّ بعيد لبلوغ الأمن الغذائي والتغذية**، حيث تتأثر الفئات السكانية المنخفضة الدخل والأقليات بصورة خاصة بأوجه عدم المساواة.

وتساهم أوجه عدم المساواة في النظم ذات الصلة الأخرى التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية، مثل نظم التعليم والصحة، في أوجه عدم المساواة في النتائج الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية. ونتيجةً لذلك، توفّر **الحوكمة المتعددة القطاعات للأمن الغذائي والتغذية فرصًا للحدّ من حالات عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية ولكنها تتطلب قواعد مشاركة حذرة للتخفيف من وطأة أي اختلالات في القوى.**

أمّا **الفصل الرابع**، فيعتمد منظورًا اجتماعيًا وتاريخيًا أوسع ويبحث في **الدوافع النظمية والأسباب الجذرية الأعمق الكامنة وراء أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية.** ومن الأساسي عدم النظر إلى أوجه عدم المساواة الكبيرة في نتائج الأمن الغذائي والتغذية على أنها مجرد نتائج لعدم المساواة في النظم الغذائية والنظم الأخرى ذات الصلة، إنما أيضًا على أنها نتيجة دوافع أعمق ونظمية بقدر أكبر. وتستند **العديد من الدوافع التي تؤثر على النظم الغذائية إلى دوافع داخل هذه النظم الغذائية بحدّ ذاتها.** على سبيل المثال، يُلحق تغيّر المناخ والتدهور البيئي الضرر بالعاملين في النظم الغذائية ويشكلان

تهديدًا للأمن الغذائي والتغذية، وعلى وجه الخصوص حيث يكون الأشخاص والأماكن الأكثر تأثرًا بالتغيير. وتشكل النظم الغذائية بحدّ ذاتها دوافع رئيسية لتغير المناخ. وينطوي كسر هذه الارتدادات الضارة على احتمال كبيرٍ للحدّ من أوجه عدم المساواة في نتائج الأمن الغذائي والتغذية.

وقد أحدثت **الدوافع الاقتصادية ودوافع السوق** تغييرًا أساسيًا في النظم الغذائية من خلال تحديد معالم ديناميكيات السوق والتدفقات المالية وأنماط التجارة العالمية لتوطيد سلطة صنع القرارات والملكية. وقد **بدّلت هذه التغيرات الأنماط الغذائية بطرق معقّدة، وقلّصت من تمتع معظم العاملين في النظم الغذائية بصفة الفاعل.** وفي حين تنشأ بعض المنافع التغذوية، ثمة شواغل بشأن التأثيرات الناجمة عن الانتقال إلى نمط غذائي غربي مسبّب للسمنة، الأمر الذي يفاقم نتائج الأمن الغذائي والتغذية على أساس الثروة، حيث يؤثر بداية على الفئات الأغنى في المجتمع ليتحول تدريجيًا من ثمّ إلى مشكلة بالنسبة إلى فئات المجتمع الأكثر تهميشًا أو حرمانًا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

وبقيت السياسات المتصلة بأبعاد وجهات فاعلة مختلفة في النظم الغذائية **مجزأةً**، وتركّز في معظم الأحيان على احتياجات الفئات الأكثر تهميشًا. وفي حالاتٍ عديدة، فاقم هذا الأمر الضغوطات وولّد أوجه هشاشة. ويشكل **العنف والنزاعات الدافعين الرئيسيين للجوع الحاد والمزمن**، إذ يقوّضان قدرة الأشخاص على التمتع بصفة الفاعل ويفاقمان النتائج الرديئة في مجال الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة إلى الفئات الأضعف. وغالبًا ما تحدّد المصالح الجيوسياسية ما إذا كانت آثار النزاعات على نتائج الأمن الغذائي والتغذية ستتفاقم أو ستتحسّن، وأين سيحصل ذلك. **ويمكن أن يساعد التأكيد مجددًا على الحق في الغذاء في جميع النزاعات الجيوسياسية في الحد من أوجه عدم المساواة في نتائج الأمن الغذائي والتغذية.**

وتتقاطع الدوافع الاجتماعية والثقافية مع جميع فئات الدوافع فتؤدي إلى حواجز تفرز حالات أوجه عدم مساواة أو تعزز القائم منها. فتدوم بالتالي **حالات عدم الإنصاف التاريخية** ما لم يتم التصدي لها صراحةً من خلال سياسات وممارسات مراعية للإنصاف.

مجالات العمل

يعرض **الفصل الخامس الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضمن النظم الغذائية والنظم الأخرى لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.** وليس الغرض من هذه الإجراءات أن تكون حصريةً، بل أن تقدّم مجالات الأولوية التي تنطوي على إمكانية كبيرة في الحد من أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية. ويجب أن تسترشد السياسات والبرامج المستنيرة بالإنصاف بهذه **المبادئ الأولى: قدرتها على التكيّف مع السياق؛ والتركيز على صفة الفاعل والعمل على تجاوز المعايير غير المنصفة؛ والتصدّي للاختلالات**

في توازن القوى. وإنّ العمل كالمعتاد، بما في ذلك العمل الإضافي، بطيء لدرجة أنه تتعذر معالجة درجة اللاعدالة في النظم الغذائية ووتيرة التغيير في العلاقة بالتهديدات المناخية والبيئية: **لذا من الضروري الآن إحداث تغيير تحولي يعالج بشكل صريح عدم المساواة وعدم الإنصاف.**

وسعيًا إلى مراعاة السياقات المحلية، ينبغي اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتصدي لأوجه عدم المساواة عبر النظم الغذائية والنظم ذات الصلة. وهي تتوزع على أربع فئات واسعة هي: إنتاج الأغذية؛ وسلاسل الإمدادات الغذائية؛ وبيئة الأغذية واستهلاكها؛ والبيئة التمكينية، والسياق الأوسع والحوكمة.

وفي إطار **إنتاج الأغذية،** تشمل مجالات العمل الرئيسية للحدّ من أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية: (1) إتاحة فرص متساوية أكثر للوصول إلى الأراضي والغابات والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك؛ (2) وتطبيق مبادئ الزراعة الإيكولوجية عبر نظم الإنتاج والنظم الغذائية الأوسع نطاقًا؛ (3) وإقامة منظمات شاملة للمنتجين؛ (4) والاستثمار في البحوث بشأن النظم الزراعية والغذائية العامة المراعية للإنصاف وغيرها من الاستثمارات الريفية العامة.

وتشمل مجالات العمل في **سلاسل الإمدادات الغذائية:** (1) اعتماد نُهج شاملة لسلسة القيمة؛ (2) ووضع سياسات واستراتيجيات وبرامج خاصة بحماية العاملين في النظم الغذائية؛ (3) والنظر في إمكانية وضع نُهج إقليمية في النظم الغذائية والتخطيط الإنمائي الإقليمي؛ (4) والاستثمار في البنية التحتية المراعية للإنصاف لتخزين الأغذية وتجهيزها وتوزيعها؛ (5) والاستثمار في تحسين نظم المعلومات والاستفادة من التكنولوجيات الرقمية.

وفي إطار بيئة **الأغذية واستهلاكها،** تشمل مجالات العمل الرئيسية: (1) تخطيط بيئة الأغذية وحوكمتها؛ (2) ودمج الأفكار حول السلوكيات في عملية وضع السياسات والبرامج؛ (3) وتعزيز الحماية الاجتماعية.

أمّا مجالات العمل المتعددة المتصلة **بالبيئة التمكينية والسياق الأوسع والحوكمة** فتشمل: (1) السياسات والخطط المراعية للأغذية والتغذية؛ (2) ومعالجة الاختلالات في توازن القوى المؤسسية على صعيد الحوكمة؛ (3) والرعاية الصحية الشاملة التي تدمج الرعاية الخاصة بالتغذية؛ (4) والنهج الشامل إزاء المناخ والاستدامة؛ (5) والنمو الشامل للأمن الغذائي والتغذية، ووضع سياسات تتجاوز حيّز النمو فحسب.

التوصيات

يقدّم

هذا التقرير توصياتٍ لدعم إحداث تحوّل أساسي في النظم الغذائية، بحيث تصبح أكثر إنصافًا وشمولًا، بما يفضي إلى الحدّ من أوجه عدم المساواة وتحسين النتائج على صعيد الأمن الغذائي والتغذية. وبالاستناد إلى الفصول المختلفة، وعلى وجه الخصوص مجالات العمل المفصّلة في الفصل 5، يقدّم التقرير توصياتٍ لمختلف المجموعات المعنية بوضع السياسات والبحوث والإجراءات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية - بما في ذلك الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني ومؤسسات البحوث. ويبدأ هذا الفصل بعرض المبادئ التي تقوم عليها التوصيات (القسم 1). وينبغي النظر إلى التوصيات التي تلي، والواردة في القسم 2، على ضوء هذه المبادئ لضمان أن تؤدي فعلًا الإجراءات المتخذة إلى الحدّ من أوجه عدم المساواة وتحسين النتائج على صعيد الأمن الغذائي والتغذية للجميع. أمّا القسم 3، فيحدّد خارطة طريق لبلورة سياسات مراعية للإنصاف، بما يتيح وضع الإجراءات في سياقها من أجل التصدي لأوجه التفاوت الموجودة في كل بلد وكل سياق مجتمعي.

1. مبادئ السياسات المراعية للإنصاف والإجراءات التي تحدّ من أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية

تحدّد المبادئ الشاملة التالية (الشكل 12) التوصيات العملية المحددة في هذا الفصل.

أ. يجب أن تركّز السياسات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية وتلك المتصلة بالنظم الغذائية صراحةً على الحدّ من أوجه عدم المساواة، مع إيلاء اهتمام خاص للتفاعل بين أنواع متعددة من عدم المساواة التي تولّد أثرًا تراكميًا على مجموعات الأشخاص ذاتها (أي أوجه عدم المساواة المتقاطعة)، مع مراعاة زيادة تركّز القوة في النظم الغذائية.

ب. إضافةً إلى الإجراءات التدريجية المتواصلة المتخذة للحدّ من أوجه عدم المساواة وتحسين النتائج على صعيد الأمن الغذائي والتغذية، ينبغي بلورة سياسة جريئة وتحوّلية تعالج الدوافع النظمية الكامنة وراء أوجه عدم المساواة والعمل بصددها.

ج. يجب أن تستند السياسات والبرامج المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية إلى نهجٍ قائم على الحقوق يسترشد بالصكوك الموجودة في مجال حقوق الإنسان والمتمحورة حول الحق في الغذاء وغيرها من الحقوق المتكافلة.

د. يجب كذلك أن تضمن السياسات والبرامج المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية للجميع الرامية إلى التوزيع العادل للموارد على الجميع تمثيل المجموعات المهمّشة والإقرار بحقوقها. ومن خلال تعزيز الدور الفاعل لهذه المجموعات المهمّشة وانخراطها في العمل، يجب أن تركّز السياسات والبرامج صراحةً على التصدّي لأوجه اختلال القوى بين أصحاب المصلحة، من خلال ترسيخ مبدأ «لا تغيير يخصّنا من دوننا» في تمويل البرامج، وتصميمها، وتنفيذها، ورصدها وتقييمها.

هـ. ينبغي أن تسترشد السياسات والبرامج المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية بمعارف متنوعة، بما في ذلك معارف الشعوب الأصلية، وأنواع مختلفة من البيانات، من أجل توسيع طيف الأدلّة التي توجّه السياسات والإجراءات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

و. ينبغي أن تراعي السياسات والبرامج المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية الأثر التراكمي للصدمات المتعددة (تغيّر المناخ، وفقدان التنوّع البيولوجي، والأزمات الصحية، والأزمات الاقتصادية والسياسية) على الفئات السكانية الأكثر تهميشًا، مع الإقرار بما تولّده حالة من الأزمات المستمرة من ضغطٍ مزمن على الأمن الغذائي والتغذية.

ز. يجب أن تستند الإجراءات التي تتصدّى للدوافع الكامنة وراء أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية إلى السياقين الوطني والمحلي.

ح. إنّ جميع أصحاب المصلحة- الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص- مسؤولون عن الحدّ من أوجه عدم المساواة في النظم الغذائية. ويضطلع كلّ منهم بدوره، بمفرده أو بالتعاون مع الآخرين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتضارب المصالح.

الشكل 12

مبادئ السياسات والإجراءات المراعية للإنصاف والمساواة

المصدر: من إعداد المؤلفين.

2. التوصيات لاتخاذ إجراءات مراعية للإنصاف من أجل التصدّي لأوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية

تستند التوصيات على مستوى السياسات الواردة في التقرير إلى الإطار المفاهيمي (أُنظر الشكل 2)، وإلى تحليل الدوافع المباشرة والنظمية الكامنة وراء أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية ومجالات العمل ذات الأولوية التي جرت مناقشتها في الفصول السابقة. فالمجموعة الأولى من التوصيات تتضمن الإجراءات الرامية إلى التصدّي إلى أوجه عدم المساواة في النظم الغذائية، مثل تيسير الوصول بشكل منصف إلى الأراضي، والثروة الحيوانية، والغابات ومصايد الأسماك؛ والاستثمار في الإرشاد المراعي للإنصاف ونظم المعلومات، والبنية التحتية، وتجهيز الأغذية وتخزينها؛ وإدارة بيع الأغذية بالتجزئة من منظور الإنصاف. أمّا المجموعة الثانية فتركّز على أوجه عدم المساواة في قطاعات أخرى متصلة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الصحة والتثقيف؛ وضمان الوصول الشامل إلى الخدمات العامة والحماية الاجتماعية؛ وترسيخ التركيز

على الإنصاف في التجارة، والاستثمارات وحوكمة الدين. وتركّز المجموعة الثالثة على إجراءات التصدّي للدوافع الاجتماعية والسياسية الكامنة وراء عدم المساواة، بما في ذلك تعزيز الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة («الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها»)، وتعميم النُهُج التشاركية، والبناء على نُهُج حقوق الإنسان، ومراعاة سياق المناخ والأزمات الأخرى. وتلقي المجموعة الرابعة والأخيرة الضوء على ضرورة الاستثمار في نظم المعرفة والبيانات الشاملة واستخدامها.

ويشمل هذا، من بين إجراءات أخرى، الإقرار بطرق مختلفة من المعرفة وشملها، وتكثيف الجهود العالمية والوطنية في جمع البيانات في ما يخصّ الحصول على معلومات حول أوجه عدم المساواة الرئيسية، والاستثمار في البحوث العامة حول النظم الزراعية والغذائية، للسماح بالتركيز على الإنصاف بشكل أفضل وفهم ورصد الإنصاف والمساواة في المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

وترد خارطة التوصيات في الجدول 3 وفقًا لتركيزها على إعادة التوزيع، والإقرار بجوانب الإنصاف أو تمثيلها، كما هو محدّد في الإطار المفاهيمي والفصل 1. وترمي هذه التوصيات إلى تهيئة بيئة تمكينية ليعيش الجميع بكرامة ويضطلعون بدور فاعل؛ والحصول على أغذية كافية، ومغذية، وآمنة، وصحية وملائمة من الناحية الصحية؛ والمشاركة في نظم غذائية مستدامة توفّرها مجتمعات عادلة وشاملة.

وتتوجه هذه التوصيات إلى مجموعة من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتشير كلّ من هذه التوصيات إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين تتوجّه إليهم.

أ. التصدّي لأوجه عدم المساواة في النظم الغذائية

1. يتعيّن على الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني العمل عبر القطاعات لضمان الوصول بشكل أكثر إنصافًا إلى الأراضي، والغابات، والموارد المائية وغيرها من موارد إنتاج الأغذية، مع تطبيق النُهج القائمة على الحقوق.

i. تحفيز حقوق المرأة، والفلاحين، والسكان الأصليين وغيرهم من المجموعات المهمّشة في الأراضي والموارد، بما في ذلك الاعتراف القانوني وحقوق الميراث؛ وحماية حقوق الحيازة على المستوى المجتمعي والجماعي، بما في ذلك تكريس الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وتعزيز الإدارة المستدامة القائمة على المجتمع المحلي لهذه الموارد.

ii. تصميم الأنظمة لتحسين عمل الأسواق الخاصة بالأراضي، والمدخلات، والخدمات والمياه، مع العمل في الوقت نفسه على حماية الفئات السكانية الضعيفة ومنع تركّز الموارد.

iii. تعزيز المساءلة والرصد وطلب الموافقة المحلية في ما يخصّ عمليات الشراء المؤسسية/الدولية للأراضي، والغابات والمياه.

iv. تصميم وتنفيذ برامج بناء الأصول وسبل العيش، مثل عمليات نقل الأراضي والثروة الحيوانية، التي توضع خصيصًا للمجموعات الفقيرة بالموارد والمحرومة.

v. رصد وتحديد تركّز الملكية (للأرض، والنقل، والبيع بالجملة وبالتجزئة، وغير ذلك) في النظم الغذائية.

2. ويتعيّن على الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني العمل على **تيسير تنظيم أصحاب المصلحة المحرومين، وبناء مؤسسات شاملة وشراكات لتحسين التمثيل.**

i. إقامة ودعم منظمات المزارعين، وصيادي الأسماك، والفلاحين، ومنتجي الأغذية، وعديمي الأراضي والعمال المهاجرين؛ ومجموعات المساعدة الذاتية والتعاونيات؛ إضافةً إلى منظمات العمل؛ على امتداد النظم الغذائية- بما في ذلك النساء على وجه الخصوص – بما يضمن تمثيلاً وقدرة أفضل على الفعل. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للشمول في المشاركة وصنع قرارات جماعية، وللحق في حرية تشكيل الجمعيات والتفاوض الجماعي.

ii. الاستفادة من منافع العمل الجماعي لتحسين الوصول إلى المدخلات، والتمويل، والمعلومات، وفرص التي تتيحها سلاسل القيمة، وإصدار الشهادات/المعايير، وفرص السوق، فضلًا عن العمل اللائق، وظروف العمل الآمنة والدخل المعيشي، مع النظر بعناية في السياقات المحلية وأوجه اختلال القوى ووضع خطة واضحة لمعالجتها.

3. ويتعين على الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني القيام **باستثمارات مراعية للإنصاف في سلاسل الإمداد وفي المناطق المحرومة.**

i. الاستثمار في النُهُج الإقليمية في النظم الغذائية والتخطيط الإنمائي الإقليمي، بما في ذلك في الزراعة الإيكولوجية وفي الأسواق المحلية، وتعزيز التجارة الإقليمية وروابط السوق من أجل استحداث مزيجٍ من فرص السوق المحلية والبعيدة لصغار المنتجين وإفادة المستهلكين المحليين.

ii. الحرص على تمكين سلاسل الإمدادات، وبخاصة المحلية منها، لتحسين حصول جميع المستهلكين على أغذية كثيفة المغذيات بأسعار ميسورة.

iii. الاستثمار في النقل الريفي، والبنية التحتية للسوق، وتجهيز الأغذية وتخزينها بشكل يحافظ على المغذيات، مع إيلاء اعتبار خاص للمجموعات والأماكن المحرومة، ودعم الأسواق الإقليمية.

iv. الاستثمار في سدّ الثغرات لجهة الحصول على التمويل في صفوف المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على طول سلسلة الإمداد، مع إيلاء اعتبار خاص

للمجموعات المحرومة تقليديًا، بما في ذلك المنتجين على نطاق صغير، ومزوّدي المدخلات على نطاق صغير والتجّار، والنساء، إضافةً إلى الأشخاص ذوي التوجه التجاري المحدود.

v. الاستثمار في نظم المعلومات عبر النظم الغذائية والاستفادة من التكنولوجيات الرقمية- مثل خدمات المعلومات عن أسعار السوق والفيديوهات الخاصة بالإرشاد- للمساعدة في تجاوز أوجه الخلل في الحصول على المعلومات، ونشر المعارف والفرص على نحو متكافئ، مع الحرص على الحفاظ على خصوصية البيانات وملكيتها.

vi. الاستثمار في توسيع نطاق فرص العمل الريفي وخارج المزارع لضمان وجود فرص لتوليد الدخل خارج قطاع الزراعة باعتبارها مساراتٍ بديلة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

vii. الاستثمار في المجتمع المدني والموظفين الحكوميين الذي يعملون بشكل وثيق أكثر مع المجتمعات المحلية المهمّشة، بما في ذلك تعزيز قدراتها القانونية على التقاضي صونًا لحقها في الغذاء والعمل اللائق والبيئة النظيفة.

4. ويتعين على الدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني العمل على **تخطيط وإدارة بيئات الأغذية بما في ذلك التجارة، والبيع بالتجزئة والتجهيز مع التركيز على الإنصاف.**

i. إجراء تخطيط استباقي لبيئات الأغذية في المناطق التي تشهد نموًا سكانيًا سريعًا لضمان الحصول المتكافئ والميسور الكلفة على الأغذية، وتعزيز الوصول إلى أغذية كثيفة المغذيات، وتيسير نفاذ صيادي الأسماك والمزارعين المحليين إلى الأسواق، وفرض قيود على تسويق الأغذية غير الصحية والإعلان عنها.

ii. الإقرار بدور البائعين غير النظاميين في تلبية احتياجات السكان، بما في ذلك الفئات المهمشة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وبلورة أدوات التخطيط والسياسات لتهيئة بيئة تمكينية من أجل تعزيز قدراتهم على بيع أغذية مغذية وآمنة.

iii. إجراء تدخلات محددة الأهداف في بيئات بيع الأغذية بالتجزئة من أجل التخفيف من آثار النتائج غير المتساوية في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وبخاصة بالنسبة إلى الفئات السكانية المعرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، مثل الأطفال، والشباب والفقراء في المناطق الحضرية. وحسب السياق المحدّد، قد تشمل هذه التدخلات: فرض قيود على بيع المنتجات الغذائية غير الصحية قرب المرافق التربوية؛ وتشجيع برامج المشتريات العامة للأغذية المغذية.

iv. واتخاذ تدابير محددة لغرض الحد من تجهيز الأغذية غير الصحية وتسويقها سعيًا إلى تشجيع تناول الأغذية الصحية. وقد تشمل تلك التدابير: اتخاذ تدابير مالية مثل الضرائب على المشروبات المحلاّة بالسكر وغيرها من الأغذية غير الصحية، مع العمل في الوقت

نفسه على دعم الأغذية الصحية؛ وتوسيم المحتوى التغذوي و/أو الآثار الضارة للأغذية العالية التجهيز لدعم التحسينات في الأمن الغذائي والتغذية في صفوف الفئات السكانية الضعيفة بصورة خاصة.

ب. التصدّي لأوجه عدم المساواة في النظم ذات الصلة

5. يتعيّن على الدول **ضمان وصول الجميع إلى الخدمات والموارد التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي والتغذية.**

i. ضمان وصول الجميع إلى الخدمات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية، والتحصين، والتثقيف التغذوي، والإصحاح ومياه الشرب الآمنة.

ii. ضمان الوصول الشامل إلى الحماية الاجتماعية باعتباره دعمًا مباشرًا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في صفوف المجموعات الأكثر تهميشًا، وتعزيز حصول الأشخاص الذين تعتمد سبل عيشهم على النظم الغذائية على أصول منتجة.

iii. تعظيم الحيّز المالي المتاح لتحسين الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك الضرائب الوطنية والدولية الأكثر شمولًا وتدرّجًا على الدخل، والأرباح، والأراضي، والثروة، والمضاربات على السلع، واستخدام العائدات لدعم المجموعات الأكثر تهميشًا ومعالجة محرّكات عدم التكافؤ في الأمن الغذائي والتغذية.

iv. المساهمة في ضمان الحصول على عمل لائق للجميع، بما في ذلك في النظم الغذائية، باعتباره شرطًا رئيسيًا للأجر المعيشي والحصول على الأغذية. وقد يتضمن هذا تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بحماية العمل (كتلك المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين، والأنظمة المتصلة بساعات العمل والأجر، وحماية الأمومة) التي تحمي كلاً من حقوق العمل وحقوق الإنسان للعاملين في النظام الغذائي.

6. يتعيّن على الدول والمنظمات الدولية **ترسيخ التركيز على الإنصاف في التجارة والاستثمارات وحوكمة الديون** المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

i. رصد وتنظيم، حسب الاقتضاء، مواطن الخلل المؤسسية في حوكمة النظم الغذائية وصنع القرارات، وتداعيات الأمن الغذائي والتغذية على توسيع المؤسسات الزراعية والمؤسسات الغذائية الكبرى.

ii. الحرص على ألاّ تؤثر الاتفاقيات التجارية والاستثمارية المتعددة الأطراف والثنائية بشكل سلبي على بيئات الأغذية والأنماط الغذائية، بما في ذلك إتاحة إمكانية المقاضاة لممثلي المجموعات المهمّشة عند وجود شكاوى، وذلك من خلال عمليات تقييم لأثر الإنصاف التي تشمل ممثلي المجموعات المهمشة.

iii. ضمان المزيد من الشفافية عند التحضير للمفاوضات التجارية والاستثمارية الدولية والثنائية، وبلورة النظم لدعم عملية صنع القرارات، المنسّقة بين القطاعات المعنية بالأغذية، والبيئة، والصحة العامة، والصناعة والتجارة، لضمان أن تُراعى مسائل الإنصاف وأن تبدي المجموعات المهمّشة رأيها فيها.

iv. اتخاذ إجراءات لإعادة هيكلة البلدان التي يكون فيها الأمن الغذائي والتغذية مقيّدين بالديون أو إلغاء تلك الديون.

v. مواصلة الجهود لخفض الإعانات للإنتاج الزراعي في البلدان المرتفعة الدخل والناشئة، باستثناء تلك التي تسعى إلى تعزيز المواصفات التغذوية أو البيئية لإنتاج الأغذية وللحد من أوجه عدم المساواة على صعيد الأمن الغذائي والتغذوي من أجل تمهيد الطريق أمام البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ج. التصدي للدوافع الاجتماعية والسياسية الكامنة وراء عدم المساواة

7. يتعيّن على الدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني **الاستفادة من الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة** («الحدّ من أوجه عدم المساواة») للتصدّي للدوافع النظمية الكامنة وراء عدم التكافؤ في التوزيع والحصول والتمثيل، بما في ذلك من خلال تعميم النُهج التشاركية في صنع السياسات والممارسات لإسماع أصوات الفئات المهمّشة.

i. ضمان أن تستهدف السياسات الأشخاص الأكثر تهميشًا، وأن تذكر صراحةً المجموعات التي تهدف إلى حمايتها، وأن تسعى إلى إزالة الحواجز وعدم إلقاء الأعباء على الفئات الأضعف، وتتوجّه مباشرةً إلى نهج خطة التنمية لعام 2030 الذي يقضي بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

ii. الحرص على أن تولي السياسات الاجتماعية عناية خاصة لدور المرأة وعبء الوقت والأعباء القائمة الأخرى من أجل ضمان الأمن الغذائي والتغذوي؛ والنظر في إمكانية إسناد دور أكبر للذكور في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي والعمل على توفير أجر مناسب للعاملين في مجال الرعاية والصحة، مع تجنّب الترتيبات التي تفاقم «عبء الرعاية الثلاثي» الملقى على عاتق المرأة.

iii. إقامة منصات مشتركة بين الوزارات حول الأمن الغذائي والتغذية، بمشاركة وزارات الزراعة، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والغابات، والصحة، والاقتصاد والمالية والتجارة لإتاحة تلاقي الإجراءات الوزارية في السياسة الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، وتكليف وتزويد تلك المنصات بحيث يكون لها تركيز قوي على الحدّ من أوجه عدم المساواة.

iv. تحديد وإدارة تضارب المصالح بين المجموعات الأقوى والأضعف في النظم الغذائية، بما في ذلك حيث تتضارب مصالح القطاع الخاص وأهداف السياسات العامة؛ وحماية البحوث من النفوذ والتحيّز والفساد غير المبرّرة.

v. تعزيز الحيّزات التي تشمل الحوار والمشاركة والإجراءات المتسقة على المستوى العالمي، والوطني والمحلي المتمحورة حول بناء الإنصاف، بما في ذلك ضمن المفاوضات بشأن المناخ والاتفاقات التجارية والخاصة بالاستثمارات والمنتديات السياساتية ذات الصلة.

8. بالاستناد إلى نهج حقوق الإنسان، يتعيّن على الدول والمنظمات الحكومية الدولية أن **ترسّخ مبادئ الإنصاف في السياسات.**

i. تحديد السياسات والتدخلات القادرة على دعم الأفراد والمجموعات للخروج من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بين الأجيال.

ii. الاستفادة من صكوك حقوق الإنسان القائمة مثل إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والحق في الغذاء، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية ومختلف الوثائق التوجيهية للجنة الأمن الغذائي العالمي بهدف تعزيز مراعاة السياسات للإنصاف.

iii. تعزيز المؤسسات الوطنية لفهم وتطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان من أجل تنسيق السياسات المتصلة بالنظم الغذائية والزراعة والتغذية من منظور الإنصاف.

iv. إتاحة آليات الانتصاف للمجتمعات المحلية المهمّشة حين يتمّ تحديد حالات أوجه عدم المساواة.

9. يتعيّن على الدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني أن **تأخذ في الاعتبار سياق الأزمات المناخية، والإيكولوجية، والسياسية والاقتصادية** في جميع الإجراءات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

i. ضمان إسناد الأولوية الملائمة للفئات السكانية الأكثر تأثرًا بتغير المناخ والنزاعات وغيرها من الأزمات العالمية المعاصرة الأخرى عند تحديد أهداف السياسات وتخصيص الموارد.

ii. العمل عبر الترابط القائم بين العمل الإنساني والتنمية والسلام للتصدي لمختلف دوافع وتجليات عدم المساواة في مجال الأمن الغذائي والتغذية في الدول الهشة.

iii. استكشاف خيار إقامة صندوق، مثلًا من خلال استخدام التمويل على المستوى القطري لمتابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، من أجل دعم التحوّل إلى نظم غذائية أكثر إنصافًا.

د. تعزيز نظم البيانات والمعرفة لإتاحة فهم أفضل للإنصاف ورصده في المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية

i. سدّ الفجوات في البيانات (وبخاصة المتعلق منها بالأنماط الغذائية، وحالة المغذيات الدقيقة، وتركيبة الأغذية) من خلال جمع المعلومات بشكل منهجي لتحديد المجموعات التي تسجّل النتائج الأفقر في مجال الأمن الغذائي والتغذية وفرص النظام الغذائي في سياقات مختلفة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجموعات المهمشة تاريخيًا، والنساء والأقاليم المحرومة.

ii. النهوض بالجهود الروتينية الرئيسية لجمع البيانات العامة وتحليلها، وأخذ العيّنات على النحو الملائم على طول المحاور الرئيسية لعدم المساواة ضمن كل سياق، بما يمكّن من تكوين فهم كامل لعدم المساواة؛ وتطبيق نهج أكثر مراعاةً للإنصاف إزاء الإبلاغ عن البيانات في التقارير العالمية مثل حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم وتقرير التغذية العالمي.

iii. دمج مراعاة الإنصاف وإدراج المعارف المختلفة في البحوث حول الأمن الغذائي والتغذية.

iv. تحفيز النظم الزراعية والغذائية العامة مع إيلاء اعتبار عالٍ لمراعاة الإنصاف في حافظة البحوث، بما في ذلك تلك المصمّمة خصيصًا للبيئات الهامشية والتكنولوجيات القادرة على الصمود في وجه المناخ بالنسبة إلى صغار المنتجين. وتعميم الاعتبارات الجنسانية والإنصاف والتقاطع في جميع جوانب البحث. وضمان أن تنطبق جميع البحوث على المبدأ الاحترازي لضمان عدم تعرّض أي مجموعات للأذى نتيجة البحوث وضمان احتفاظ الأفراد والمجتمعات المحلية بحقهم في رفض المشاركة.

v. إتاحة فهم أغنى للأسباب الجذرية والدوافع النظمية الكامنة وراء أوجه عدم المساواة في مجال الأمن الغذائي والتغذية من خلال تشجيع وتمويل البحوث النوعية لعكس التجربة التي تعيشها الجهات الفاعلة في النظم الغذائية. ويشمل هذا تيسير فهم المعرفة الإيكولوجية التقليدية لمجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية وضمّها إلى عملية رسم السياسات.

الجدول 3

عرض موجز للتوصيات وكيفية معالجتها التمثيل والإقرار وإعادة التوزيع

	الإقرار	التمثيل	إعادة التوزيع
أ. معالجة أوجه عدم المساواة ضمن النظم الغذائية			
1. ينبغي للدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني العمل عبر القطاعات من أجل **إتاحة فرص الحصول على الموارد بصورة أكثر إنصافًا، وتطبيق النُّهج القائمة على الحقوق.**			
i. تعزيز حقوق النساء، والفلاحين، والشعوب الأصلية والمجموعات المهمشة الأخرى في الأراضي والموارد وحماية حقوق الحيازة المجتمعية والجماعية للموارد.	■	■	
ii. تصميم لوائح ناظمة لتحسين أداء أسواق الأراضي والمدخلات والخدمات والمياه، بموازاة حماية الضعفاء ومنع تركيز الموارد.	■		
iii. تعزيز المساءلة، والرصد، واشتراط الموافقة المحلية في ما يتعلق بالاستحواذ على الموارد.	■	■	
iv. تصميم برامج لبناء الأصول وسبل العيش وتنفيذها لصالح المجموعات المحرومة.	■		
v. رصد وتقليل تركيز الملكية في النظم الغذائية.			
2. ينبغي للدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني **تيسير تنظيم أصحاب المصلحة المحرومين وبناء مؤسسات وشراكات شاملة من أجل تحسين التمثيل.**			
i. بناء منظمات شاملة للمنتجين والقوى العاملة ودعمها عبر النظم الغذائية.	■	■	
ii. الاستفادة من فوائد العمل الجماعي لتحسين الحصول على المدخلات، والتمويل، والمعلومات، وفرص السوق، فضلًا عن العمل اللائق، وظروف العمل الآمنة، والدخل المعيشي، وذلك بناء على دراسة متأنية للسياقات المحلية ولعدم تناسق موازين القوى، والاستعانة بخطة واضحة لمعالجتها.		■	
3. ينبغي للدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني **القيام باستثمارات تراعي الإنصاف في سلاسل الإمدادات وفي المناطق المحرومة.**			
i. الاستثمار في النُّهج الإقليمية في النظم الغذائية وتخطيط التنمية الإقليمية.	■		
ii. ضمان تمكين سلاسل الإمدادات من تحسين الحصول على الأغذية الغنية بالمغذيات لجميع المستهلكين بأسعار مقبولة.			
iii. الاستثمار في النقل الريفي، والبنية التحتية للأسواق، وتجهيز الأغذية الحافظة للمغذيات وتخزين الأغذية، مع إيلاء اهتمام خاص للمجموعات والأماكن المحرومة.	■		
iv. الاستثمار في سد الفجوات على صعيد الطلب على التمويل بين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على طول سلاسل القيمة.			

	الإقرار	التمثيل	إعادة التوزيع
v. الاستثمار في نظم المعلومات عبر النظم الغذائية، والاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لنشر المعرفة والفرص بصورة منصفة، مع مراعاة الحفاظ على خصوصية البيانات وملكيتها.			
vi. الاستثمار في توسيع نطاق فرص العمل الريفية وفرص العمل خارج المزرعة.			
vii. الاستثمار في المجتمع المدني والموظفين الحكوميين الذين يعملون عن كثب مع المجتمعات المحلية المهمشة.			
4. ينبغي للدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني القيام بتخطيط وحوكمة تجارة المواد الغذائية، وتجارة التجزئة، والتجهيز، والبيئات الغذائية، مع التركيز على الإنصاف.			
i. إجراء تخطيط استباقي للبيئات الغذائية في المناطق التي تشهد نموًا سكانيًا سريعًا.			
ii. الإقرار بدور البائعين غير الرسميين في تلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية للفئات السكانية المهمشة.			
iii. إجراء تدخلات هادِفة في بيئات بيع الأغذية بالتجزئة للتخفيف من عدم التكافؤ في نتائج الأمن الغذائي والتغذية.			
iv. تنفيذ تدابير محددة تهدف إلى الحد من تجهيز وتسويق الأغذية غير الصحية، وذلك بهدف الترويج للأكل الصحي.			
ب. معالجة أوجه عدم المساواة في النظم ذات الصلة			
5. ينبغي للدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني ضمان حصول الجميع على الخدمات والموارد التي لها تأثير مباشر على الأمن الغذائي والتغذية.			
i. ضمان حصول الجميع على الخدمات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية، والتلقيح، والتثقيف الغذائي والصرف الصحي ومياه الشرب الآمنة.			
ii. ضمان حصول الجميع على الحماية الاجتماعية لتعزيز الانتفاع بالأمن الغذائي والتغذية وتعزيز الحصول على الأصول الإنتاجية.			
iii. تعظيم الحيز المالي المتاح لتحسين الخدمات العامة الأساسية.			
iv. المساهمة في ضمان حصول الجميع على عمل لائق، بما في ذلك في النظم الغذائية، كشرط أساسي للحصول على أجر يؤمن المعيشة والحصول على الأغذية.			
6. ينبغي للدول والمنظمات الدولية تضمين التركيز على الإنصاف في التجارة، والاستثمار وإدارة الديون المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.			
i. رصد وتنظيم عدم تناسق موازين قوى الشركات في حوكمة النظم الغذائية وعملية اتخاذ القرار، حسب الاقتضاء.			
ii. ضمان عدم تأثير اتفاقيات التجارة والاستثمار المتعددة الأطراف والثنائية بشكل سلبي على البيئات الغذائية والأنماط الغذائية، بما في ذلك إتاحة عملية انتصاف لممثلي المجموعات المهمشة عند ظهور الشكاوى.			
iii. ضمان قدر أكبر من الشفافية في الاستعداد لمفاوضات التجارة والاستثمار الدولية والثنائية وتطوير نظم لدعم عملية صنع القرار المحلي والمشاركة الشاملة.			

	الإقرار	التمثيل	إعادة التوزيع
iv. اتخاذ إجراءات من أجل إعادة هيكلة أو إلغاء ديون البلدان التي يكون فيها الأمن الغذائي والتغذية مُقيدًا بالديون.			
v. مواصلة الجهود الرامية إلى خفض الإعانات للإنتاج الزراعي في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان الناشئة، باستثناء تلك التي تهدف إلى تعزيز الصفات التغذوية أو البيئية لإنتاج الأغذية والحد من أوجه عدم المساواة، وذلك لتحقيق تكافؤ الفرص لصالح البلدان المنخفضة الدخل من الشريحة الدنيا.			
ج. التطرق للدوافع الاجتماعية والسياسية لعدم المساواة			
7. ينبغي للدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني **الاستفادة من الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، أي الحد من أوجه عدم المساواة.**			
i. ضمان استهداف السياسات للأشخاص الأكثر تهميشًا وبذل الجهود لإزالة الحواجز وعدم فرض أعباء على أشد السكان ضعفًا.			
ii. التأكد من إيلاء السياسة الاجتماعية اهتمامًا خاصًا لدور النساء، وأعباء الوقت والأعباء القائمة الأخرى في معرض قيامها بضمان الأمن الغذائي والتغذية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العاملين في مجال الرعاية والعاملين في مجال الصحة المجتمعية، وتوخي اضطلاع الرجال بدور أكبر في ضمان الأمن الغذائي والتغذية.			
iii. إنشاء منصات مشتركة بين الوزارات حول الأمن الغذائي والتغذية للسماح بتقاطع الإجراءات الوزارية في سياسة الأمن الغذائي والتغذية، وتعبئة وتجهيز المنصات ليكون تركيزها قويًا على الحد من أوجه عدم المساواة.			
iv. تحديد تضارب المصالح وإدارته بين المجموعات الأقوى والأقل قوة في النظم الغذائية.			
v. تعزيز المساحات الشاملة للحوار، والمشاركة، والعمل المنسق على المستويات العالمية والوطنية والمحلية والتي تركّز على بناء الإنصاف.			
8. ينبغي للدول والمنظمات الحكومية الدولية **أن تقوم بتأصيل مبادئ الإنصاف في السياسات بناء على نهج حقوق الإنسان.**			
i. تحديد السياسات والتدخلات القادرة على دعم الأفراد والمجموعات للإفلات من قبضة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بين الأجيال.			
ii. الاستفادة من صكوك حقوق الإنسان القائمة لتعزيز مراعاة الإنصاف في السياسات.			
iii. تعزيز المؤسسات الوطنية لفهم اتفاقيات حقوق الإنسان وتطبيقها من أجل مواءمة السياسات المتعلقة بالنظم الغذائية، والزراعة، والتغذية من منظور الإنصاف.			
iv. إتاحة آليات الانتصاف للمجتمعات المحلية المهمشة عند تحديد حالات عدم إنصاف.			

	الإقرار	التمثيل	إعادة التوزيع
9. ينبغي للدول والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني الأخذ في الحسبان سياق الأزمات المناخية، والإيكولوجية، والسياسية، والاقتصادية في جميع الإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.			
i. ضمان إسناد الأولوية المناسبة إلى أشد السكان تضررًا من تغيّر المناخ، والنزاع، والأزمات العالمية المعاصرة الأخرى في سياسة الاستهداف وتخصيص الموارد.	■		■
ii. العمل عبر الترابط بين الإنسانية، والتنمية، والسلام لمعالجة الدوافع والمظاهر المتعددة لعدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية في الدول الهشة.	■		
iii. استطلاع خيار تأسيس صندوق لدعم التحول نحو نظم غذائية أكثر إنصافًا.	■		■
د. **تعزيز نظم البيانات والمعرفة للسماح بتحسين فهم ورصد الإنصاف في المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية**			
i. سد الفجوات في البيانات (لا سيما تلك المتعلقة بالنظم الغذائية، وحالة المغذيات الدقيقة، وتركيبة الأغذية) عن طريق جمع المعلومات بصورة منهجية لتحديد المجموعات التي تُسجل أسوأ النتائج على صعيد الأمن الغذائي والتغذية وفرص النظم الغذائية في سياقات مختلفة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجموعات المهمشة تاريخيًا والنساء والمناطق المحرومة.	■		
ii. تحسين جمع البيانات العامة الروتينية وجهود التحليل الرئيسية وتطبيق نهج أكثر مراعاة للإنصاف في الإبلاغ عن البيانات في التقارير العالمية.	■		
iii. إدماج مراعاة الإنصاف وتأصيل المعارف المتنوعة في البحوث في مجال الأمن الغذائي والتغذية.	■	■	
iv. تعزيز البحوث في مجال النظم الزراعية والغذائية العامة وإيلاء أهمية كبيرة لمراعاة الإنصاف في حافظة البحوث. وتعميم اعتبارات المنظور الجنساني والإنصاف والتقاطع في جميع جوانب البحوث. وضمان احتفاظ المشاركين بالحق في اتخاذ قرار بشأن المشاركة في البحوث.	■	■	
v. تمكين فهم أغنى للأسباب الجذرية والدوافع النظمية لأوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية من خلال تشجيع البحوث النوعية وتمويلها لالتقاط الخبرات الحية للجهات الفاعلة في النظم الغذائية.	■	■	■

المصدر: من إعداد المؤلفين.

ملاحظة: تتفاعل الأبعاد الثلاثة للإنصاف وتُعتبر متكافلة. وبالتالي فإن الإجراءات تتعلق بعدة أبعاد للإنصاف؛ ويسلّط الجدول الضوء على المجالات الأولية لمساعدة صانعي القرارات في ضمان تأثير واسع للإجراءات المتخذة.

3. خارطة طريق نحو السياسة المراعية للإنصاف من أجل الحدّ من أوجه عدم المساواة

في حين لا يمكن تحديد الإجراءات لكل دولة عضو، وفي حين أنه من الضروري أن تتماشى إلى حد كبير مع السياق، يجب أن تكون جميع سياسات الحكومات مراعية للإنصاف، مع الأخذ في الاعتبار إعادة التوزيع والإقرار وإعادة التوزيع (على نحو شامل، بما في ذلك السياسات التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية) (Nisbett وآخرون، 2022). ويتطلب هذا التزامًا خاصًا بالإنصاف، الأمر الذي يستوجب بدوره عملية تشمل الحكومة بأكملها.

يوفّر الشكل 13 خارطة طريق لعملية صنع القرارات المراعية للإنصاف، بالاستناد إلى الإطار المعروض في الفصل 1، وعلى وجه الخصوص حول مبادئ الإقرار والتمثيل وإعادة التوزيع التي تشكل «محرّك الإنصاف». ورغم التوصية بأن تكون هذه الجهود بقيادة الحكومات، قد لا تكون جميع الحكومات مستعدة أو قادرة على اتخاذ نهجٍ مفصّل بهذا الشكل. وفي هذه السياقات، يمكن إجراء عمليات التقييم خارج نطاق الحكومة، مثلًا من جانب منظمات المجتمع المدني، باعتبارها أداةً هامة للدعوة إلى التغيير على صعيد الأمن الغذائي والتغذية، أو من جانب منظمات حكومية دولية مباشرةً لدعم قدرات الحكومة في هذا المجال.

الشكل 13

خارطة الطريق لرسم السياسات المراعية للإنصاف

الإقرار

السياق: البيانات والأدلة حول من، وماذا، وأين وكيف

- ما هي المسائل الرئيسية في مجال الأمن الغذائي والتغذية وما نطاقها وحجمها؟
- من هي المجموعات المتأثرة؟ من هي الفئات السكانية الأكثر تأثرًا؟ وكيف يجري تحديد الاختلافات المتقاطعة؟
- ما هي الدوافع الكامنة وراء الأمن الغذائي والتغذية، وبخاصة ظروف العيش اليومية للسكان وتوزيع الموارد مثل الأراضي؟
- كيف تتشكل هذه الدوافع بموجب الفرضيات والمعايير (مثل الأبوية والتمييز المتقاطع)؟
- ما هي القوانين والتشريعات القائمة التي ترعى هذه المجالات، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والأحكام ذات الصلة في القوانين المحلية؟
- ما هو ميزان القوة بين المنتجين والمستهلكين، والسكان في المناطق الريفية والحضرية؟
- ما التضاربات في المصالح التي تتم إدارتها بين أهداف الأمن الغذائي والتغذية ومصالح القطاع الخاص، لا سيما في ما يخصّ الأنماط الغذائية؟

التمثيل

ضمان المشاركة الحقيقية للمجموعات المقصية، والسياسات المصمّمة بشكل جيد لتتناسب مع الظروف والمساءلة

- ما هي القدرات المتاحة لإحداث التغيير وكيف تختلف باختلاف المجموعات الاجتماعية؟
- ما هي الأولويات التي تمّت مراعاتها حتى الآن وتلك التي تمّ تجاهلها؟ وكيف يختلف الفهم بحسب القيم الثقافية ومختلف أشكال المعرفة؟
- أي مجموعات قد تحتاج إلى دعم إضافي للمشاركة بشكل كامل (الترجمة التحريرية، ومتطلبات الإعاقة، والموارد المالية، وما إلى ذلك)؟
- كيف ستتم إدارة ديناميكيات القوة النسبية بين مختلف أصحاب المصلحة؟
- ما هي أشكال المساءلة، والمشاركة والبحوث الإجرائية التي قد تدعم التمثيل بشكل كامل خارج المنتديات السياساتية، بما في ذلك بالنسبة إلى الرصد والتقييم والتعلّم؟
- ما هي التعاليم التي انبثقت عن هذه العملية، وكيف يمكن تحسين التمثيل والمشاركة بشكل مستمر؟

إعادة التوزيع

تحقيق التوزيع العادل للمنافع، والتكاليف، والفرص والموارد، من خلال الإقرار والتمثيل

- منح الأولوية للتحسينات بالنسبة إلى الأكثر تأثرًا أولًا، ثم الحدّ من الفجوات بين الأكثر والأقل حرمانًا، ثم بالنسبة إلى جميع السكان.
- مراعاة ورصد المقايضات وأوجه التآزر في مجال الإنصاف بين التغييرات السياساتية والمالية المقترحة والتغييرات الأخرى.
- رصد التكاليف والمنافع، والرابحين والخاسرين لضمان الانتقال العادل إلى الأمن الغذائي والتغذية المستدامين والمنصفين وألّا تتفاقم أبدًا حالة الأشد فقرًا.
- إدراك أنّ سياسات إعادة التوزيع (مثل الحماية الاجتماعية) ليست مراعية تلقائيًا للإقرار والتمثيل. والنظر في الأطراف المشاركة في تصميم النظام، والتحليل، والرصد والتقييم والتعلّم، والأطراف المستثناة وسبب ذلك؟

الخلاصة

تتجلى عدم المساواة في نتائج الأمن الغذائي والتغذية بشكل واضح بين الأفراد والمجموعات والبلدان في مختلف أنحاء العالم: يتضح هذا من خلال البيانات المعروضة في هذا التقرير وأيضًا من خلال تجارب وملاحظات الفئات الأكثر تأثرًا. وتؤدي عدم المساواة – أي ترك بعض الأشخاص خلف الركب – إلى إبطاء التقدم باتجاه تحقيق الأهداف العالمية والوعود التي قطعتها السياسات الوطنية. وعدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية هي ظلم وانتهاك لحقوق الإنسان. وإنّ عدم المساواة هذه في النتائج متجذّرة في النظم غير العادلة – سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية – التي تحدّ بشكل منهجي من فرص الفئات السكانية المهمّشة في المشاركة في النظم الغذائية أو الاستفادة منها. لكن هذا لا يمكن أن يشكل سببًا لعدم التحرّك: فكما يبيّنه هذا التقرير، هناك فهم مشترك ودليل واضح ليس فقط على القضايا المتصلة بأوجه عدم المساواة في النظم الغذائية **بل أيضًا على سبل معالجة كل من حالات عدم المساواة هذه وعدم الإنصاف الأساسية المسببة لها.**

وإنّ العمل بالتوصيات الآنفة الذكر – التي تعالج مسائل الإقرار والتمثيل وإعادة التوزيع للتصدي لعدم المساواة وعدم الإنصاف في النظم الغذائية – ووضعها في سياقاتها المحددة المختلفة يشكل الخطوة التالية في سبيل تحويل النظم الغذائية وضمان الأمن الغذائي والتغذية الجيدة للجميع.

إنّ أوجه عدم المساواة على صعيد الأمن الغذائي والتغذية، بين البلدان والأقاليم وضمن البلد لواحد والمجتمعات المحلية والأسر المعيشية، موجودة في مختلف أرجاء العالم وتؤدي إلى تفاقم حالات الجوع وسوء التغذية الكارثية بالأساس.

ويقدم هذا التقرير إطارًا مفاهيميًا لتقييم أوجه عدم المساواة على صعيد الأمن الغذائي والتغذية وتلك القائمة ضمن النظم الغذائية التي تقوم عليها وخارجها، والدوافع النظمية الكامنة وراء حالات عدم المساواة هذه. ويسلّط التقرير الضوء على الضرورات الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والعملية لمعالجة أوجه عدم المساواة هذه. وهو يشدد على أنّ الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان وعلى أنّ أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية تقوّض هذا الحق، إلى جانب تقويضها الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وعلاوة على ذلك، من خلال تطبيق فهم متقاطع لأوجه عدم المساواة - أي من خلال النظر إلى التأثيرات التراكمية لحالات عدم المساواة المتفاعلة والمتعددة على الفئات المهمّشة - يساهم التقرير في تكوين فهم أشمل واتخاذ إجراءات مستدامة أكثر للحد من أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية.

ويقترح التقرير مجموعة من الإجراءات للحد من أوجه عدم المساواة، داخل النظم الغذائية وخارجها أيضًا. ويشدد على الحاجة إلى خطة عمل لإحداث التحويل تسعى إلى إجراء تغيير هيكلي في سبيل تحقيق الإنصاف. ويساهم التقرير في الجهود العالمية المبذولة من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الرفاهية بشكل عام، من دون ترك أي أحد خلف الركب، وذلك عبر إعطاء توصيات قابلة للتنفيذ تتناول الدوافع النُظمية الكامنة وراء الأمن الغذائي والتغذية والدعوة إلى اتخاذ إجراءات لصالح الإنصاف والعدالة.